دور الجزائر في حل الأزمة الليبية

ياسين بودهان

على الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود التونسية- الجزائرية، وقيام الجماعات الإرهابية خلال الشهرين الأخيرين باغتيال عدة عناصر من الجيش التونسي في جبال الشعانبي، إلا أن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره. فليبيا تعيش انفلاتا أمنيا كبيرا بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة. ونتيجة لذلك، أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر.

إن حادثة اختفاء 11 طائرة مدنية من مطار طرابلس الدولي - الذي كان يتعرض لهجوم عنيف من قبل الميليشيات المسلحة خلال الأسبوعين الماضيين - شكلت تحولا كبيرا في حجم المخاطر التي لا تهدد الجزائر فحسب، بل المنطقة بأسرها. وبعد أن وردت تقارير مفادها أن الطائرات كانت في أيدي «الجهاديين» الذين يعتزمون استخدامها لأغراض إرهابية في الجزائر والمغرب وتونس، هناك مخاوف من شن هجمات مشابهة لتلك التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر.

ومما يزيد الأمور سوءا، تجد الجزائر نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها. وتخوض القوات المسلحة معارك على جبهات متعددة، في حين أخفقت البلدان المجاورة في وقف تقدم الإرهابيين بسبب عدم امتلاكها قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة. على سبيل المثال، تملك مالي جيشا لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي، بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية مؤسسات الدولة الرسمية ضد هجمات تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» في حين ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب.

إن عدم القدرة على الاعتماد على البلدان المجاورة قد يفسر حجم الإنفاق العسكري الواسع الذي تخصصه الجزائر. ونظرا لحدودها الطويلة مع دول الجوار - والتي تمتد ألف كيلومتر مع ليبيا، على سبيل المثال - تتطلب الجزائر قدرات مالية وبشرية كبيرة لتأمين حدودها.

ومع بروز ما يسمى بـ تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» [«داعش»]، هناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، الذي قد يحاول الاستيلاء على الحكم في ليبيا وإعلانها كمركز للخلافة الإسلامية التي أعلن عنها في العراق. وفي مثل هذه الظروف، هناك توقعات بأن يتخلى الجيش الجزائري عن عقيدته [العسكرية] بـ «عدم التدخل» في القضايا الخارجية، ووفقا لمختلف الصحف الجزائرية، ذكرت مصادر أمنية رفيعة المستوى أن الجيش لن يبقى مكتوف الأيدي بينما تستولي الجماعات السلفية -الجهادية على السلطة في ليبيا وتهاجم تونس. وقد قال عقيد جزائري متقاعد مؤخرا، «إن اي جيش في العالم سيكون قد تصرف بغباء إذا لم يعمل على مواجهة التهديد الخطير القادم من وراء حدود بلاده». وتابع قائلا: «إن سقوط ليبيا بيد «التكفيريين»، ومن بعدها تونس سيعني تحول الجزائر لساحة حرب مفتوحة؛ وإذا لم تسارع الجزائر لإنقاذ تونس وليبيا عند الضرورة، فإن ذلك سيكون كارثيا بالنسبة لأمنها القومي».

وقد تلجأ الجزائر أيضا إلى التدخل العسكري في ليبيا في حالة وجود تهديد إرهابي يستهدف صناعة النفط في الجزائر. وقد اتخذ «المجلس الأعلى للأمن» هذا القرار بعد سقوط كل من نظام القذافي وقيام الهجوم الإرهابي في كانون الثاني/يناير 2013 على منشأة الغاز «تيقنتورين» بعين أمناس في الصحراء الجزائرية.

وعلى الرغم من أن وكالة أنباء الأناضول قد أشارت إلى أن مسؤولين ليبيين زاروا الجزائر في نهاية حزيران/يونيو لطلب قيام تدخل عسكري للمساعدة في فرض النظام في طرابلس، إلا أن وزير خارجية الجزائر، رمضان العمامرة، نفى أن يكون هناك أي نية للتدخل. وفي تصريح له عقب انتهاء الدورة السادسة من أعمال «اللجنة الاستراتيجية الجزائرية - المالية»، أعلن أن الجزائر تدعم حوار وطني شامل في ليبيا، وليس حلا عسكريا.

ومع ذلك، ففي رأي البعض أن تأكيدات المسؤولين الجزائريين بعدم التدخل عسكريا في ليبيا لا يشكل قرارا مطلقا، ويعتقدون أن تطور الأوضاع الميدانية قد يضطر الجزائر إلى [التفكير] في التدخل العسكري المحدود. ومع ذلك، يعتبر آخرون أن هدف الإعلان الجزائري المتكرر بعدم التدخل هو إبعاد الضغط السياسي والدبلوماسي الذي تعرضت له الجزائر خلال الأشهر القليلة الماضية. وعلى كل حال، ليس هناك شك في أن الجزائر ستلعب دورا حاسما - من نوع ما - في منع الميليشيات المتطرفة من الاستيلاء على ليبيا.

ومن المؤكد أن التدخل العسكري في حال حدوثه ستكون له تداعيات على الداخل الجزائري. ونظرا للصعوبات التي تواجه مراقبة الحدود الجزائرية، هناك احتمال قوي بأن تقوم الميليشيات الليبية بعمليات انتقامية عبر الحدود. وبعد كل هذا، فأمام الجزائر عدد من الخيارات. فلديها خبرة واسعة في مكافحة الإرهاب، ونظرا إلى علاقاتها المباشرة وغير المباشرة مع أطراف النزاع في ليبيا، فبإمكانها أن تلعب دورا دبلوماسيا مهما أيضا. كما تتمتع الحكومة الجزائرية بعلاقة جيدة مع الأحزاب الإسلامية الجزائرية التي هي ذراع تيار «الإخوان المسلمين»؛ ويمكن لهذه الأحزاب أن تشكل حلقة وصل بين الحكومة الجزائرية وإسلاميي ليبيا.

وبالتالي، فمن خلال مواجهة التهديد الإسلامي في ليبيا، من الضروري أن لا يكون التدخل العسكري الخيار الوحيد. فبإمكان الحكومة الجزائرية الاستفادة من علاقاتها الدبلوماسية للتوسط بين أطراف النزاع في ليبيا في محاولة للتوصل الى حل يحبط إمكانية سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» على البلاد ويزيل الخطر عن منطقة الساحل بكاملها.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»

لماذا تصعب مقاومة «داعش» وطنياً ؟

حازم صاغية

ما إن وضع القتال في غزّة أوزاره، وقبل استئناف التفاوض في القاهرة حيث يُفترض أن يُترجم القتال إلى سياسة، انفجرت الحرب السياسيّة بين محمود عبّاس وسلطته في الضفّة الغربيّة وبين حركة «حماس» وسلطتها في غزّة.

الكلام الصادر عن طرفي النزاع الفلسطينيّين كلام نقض، لا كلام نقد. فما من شيء فعلته «حماس»، التي نسبت إلى نفسها وإلى حربها أسماء الله الحسنى، مقبول من عبّاس. وإذ شكّكت الأولى مرارا وتكرارا بأفعال الثاني وأقواله، وكادت تنزع عنه «الوطنيّة» التي تحتكرها، شكّك الثاني بإطالتها زمن القتال ومضاعفتها عدد الضحايا من دون جدوى، هاجيا قتلها «العملاء» بالطريقة التي فعلت، وإقرارها بعمليّة خطف المستوطنين الثلاثة بعد إنكار، فضلاً عن اتهامها بالتآمر لإطاحة سلطته.

وانفجار المعركة السياسيّة هذه قبل أن تسكت المدافع مع إسرائيل يقول، مرّة أخرى، إنّ انشقاق الضفّة - غزّة أعمق كثيرا من أن يتحايل عليه الاشتراك في وفد سبق أن فاوض في القاهرة، أو حتى في حكومة ائتلافيّة حجبتها الأحداث الكبرى التي انفجرت بُعيد ولادتها.

وهذا ما لا علاقة له بـ«داعش» من بعيد أو قريب. إلاّ أنّه يشي بأحد أبرز الأسباب، إن لم يكن أبرزها، وراء نشأة ظاهرات «داعشيّة»: إنّه هشاشة الوطنيّات العربيّة، ومن ثمّ هشاشة الأطر التي تحتويها أو تعبّر عنها.

وقد سبق أن رأينا أشكالاً فادحة كثيرة تلك الهشاشة في مهود «داعش» الأصليّة. فالنظام السوريّ أغلق، على مدى ما يقارب الأربع سنوات، كلّ فرص التسوية المعقولة مع الثائرين عليه ممّن هم أكثريّة شعبه. وهو، في هذا، آثر أن يردّ بالقتل الوحشيّ الذي تعدّدت أشكاله فيما بقي هدفه واحدا: «الأسد أو نحرق البلد».

وفي العراق اليوم، وعلى رغم الضغوط الدوليّة والإقليميّة الهائلة، لا يزال باب التسوية موصدا، على ما يدل انهيار المفاوضات التي يُفترض أن يتادى عنها تشكيل حكومة حيدر العبادي، والتي لا يضمن استئنافُها نجاحَها الصعب. والأمر لا يعدو كونه تنازعا على الحصص بين القوى السنّيّة والتحالف الشيعيّ، بعدما اتّفق الجميع ظاهريّا على إدانة الاستئثار الذي مارسه نوري المالكي واعتباره واحدا من الأسباب المفضية إلى «داعش».

والحال أنّ القوى المسلّحة المناهضة لسلطتي دمشق وبغداد لم تُبد من الحرص على الوحدة الوطنيّة والعيش المشترك أكثر ممّا أبداه النظامان. والبرهان هو بالضبط نجاح «داعش»، وسيطرة القوى الإسلاميّة السنّيّة المتطرّفة على المشهد المعارض في البلدين.

أمّا اللبنانيّون بدورهم، فيُفترض ألاّ يصدمهم القول، المعزّز بتجربة عرسال وعدم انتخاب رئيس والتمديد للبرلمان وترفيع تشكيلة حكوميّة، إنّ وطنيّتهم قد تكون أسوأ أسلحتهم وأضعفها في وجه «داعش».

وحيال هذا الهزال الذي تتكشّف عنه الوطنيّات العربيّة، وصولاً إلى ليبيا غرباً واليمن جنوباً، تستقلّ الحالة الكرديّة بخصوصيّة لافتة. فهي أصلاً براء من هذا الافتراض الوطنيّ الذي كانت تراه قسريّاً فصارت، بعد الثورات، تراه فولكلوريّاً. وإنّما بالمعنى هذا يخوض الأكراد معركتهم من دون أن يكونوا مخدوعين بوطنيّة لم يحملوها مرّة على محمل الجدّ، ومن دون أن يكونوا مهمومين بتمتين نسيجها الذي يعرفون أنّه لا يقبل التمتين لأنّه غير قائم أصلاً.

وتُغري خلاصة هذه الأحداث بافتراض قد يؤلم البعض، وهو استحالة التصدّي لـ«داعش» على قاعدة مزعومة أو مُتخيّلة اسمها الوطنيّة. أمّا تتمّة هذا الافتراض فأن يكافح الأكرادُ «داعش» بوصفهم أكرادا، وهكذا دواليك بلداً بلداً وجماعةً جماعة.

وهذا، أكان أوباما متراخياً أم كان حازماً، مصدر الإضعاف الأوّل لحرب قد ينوي شنّها على «داعش».

عن «الحياة» اللندنية

الديمقراطية الأمريكية المريضة

روبرت رايش

لقد سئم الأميركيون السياسة، حيث سجلت نسبة الموافقة على أداء الكونغرس معدلا متدنيا يقتصر على 13% فقط من الأميركيين. كما أن التصنيفات المؤيدة للرئيس الأميركي باراك أوباما تعتبر كذلك في الحضيض.

والأمر ببساطة هو أن معظم الأميركيين يشعرون بالعجز، ويفترضون أن قواعد اللعبة السياسية ثابتة لا تتبدل. فلماذا عساهم يأبهون؟ وتعمل إحدى الدراسات الجديدة المقرر نشرها من قبل مارتن جيلينز من جامعة برينستون وبنجامين بايج من جامعة نورثوسترن، على تأكيد أسوأ مخاوفنا.

بعمد الباحثان في هذه الدراسة إلى تحليل 1799 قضية سياسية بالتفصيل، وتحديد تأثيراتها على النخب الاقتصادية، ومجموعات الأعمال، ومجموعات المصالح المرتكزة على نظام كبير، والمواطنين العاديين.

ويختتم المحللان دراستهما بالقول: "يبدو أن أولويات المواطن الأميركي العادي ليس لها سوى تأثير هزيل، يكاد يكون معدوماً لا أهمية له، وفق الإحصاءات، على السياسة العامة للبلاد".

على العكس من ذلك، يلبي المشرعون المطالب السياسية للأفراد الأثرياء ومصالح الشركات، أي الجهات التي تبرع في ممارسة الضغط وتملك ما يكفي لتمويل الحملات الانتخابية.

وتعود المعلومات التي أتى بها جيلينز وبايج من العام 1981 وحتى العام 2002، وهي الفترة التي تسبق قيام المحكمة العليا بفتح الأبواب أمام المبالغ الطائلة الآتية من قانون "المواطنين المتحدين"، وقبل العمل بقوانين "سوبر باك" للإنفاق المستقل، وقبل إصدار ضمانات "وول ستريت". لذا من المرجح أن تكون الأمور قد ازدادت سوءا اليوم.

لكن هل للمواطن العادي أي سلطة تذكر؟ يشير الصحافي البارز والمعلق والنر ليبمان، في كتابه الصادر عام 1922 بعنوان "الرأي العام"، إلى أن عامة الشعب لا تعرف ولا تهتم بالسياسة العامة للبلاد. لقد تمت "فبركة" تأييدها على يد نخبة عملت على التلاعب بها، "ما عاد يمكن أن نؤمن بالمبدأ الأصلي للديمقراطية".

ومع ذلك، تبدو الديمقراطية الأميركية متينة بالمقارنة مع الدول الأخرى التي خضعت للأنظمة الشيوعية أو التوتاليتارية. لقد خرج علماء السياسة عقب الحرب العالمية الثانية بفرضية تفيد أنه رغم قلة تعداد الأصوات الأميركية، فإن معظم المصوتين ينتمون إلى مجموعات مصالح متعددة، ويشكلون أعضاءً في مختلف المنظمات والأندية والجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات، التي حصدت استجابة السياسيين.

وعمدت "تعددية مجموعة المصالح"، كما تمت تسميتها، إلى قيادة آراء الأفراد من المواطنين، وتسيير عجلة الديمقراطية الأميركية. كما أن القوة السياسية للمؤسسات الكبرى و"وول ستريت" قد أطلقت قوة النقابات العمالية، وجمعيات التعاونيات الزراعية وتجار التجزئة والمصارف الصغرى.

ووصف العالم الاقتصادي جون كينيث غالبريث الأمر بـ"السلطة الموازية"، وهي مراكز قوى بديلة ضمنت حصول الطبقة المتوسطة الكبرى والفئات العاملة في أميركا، على حصة من الأرباح الناجمة عن النمو الاقتصادي.

وبدءاً من عام 1980 حصل تغيير في العمق بحيث ما عاد الأمر، وفقاً لما يوثقه جيلينز وبايج، مقتصراً على الإمكانية السياسية المتزايدة للمؤسسات الكبرى والأفراد الأثرياء، إذ بات يتعلق بظهور علامات الضعف على مجموعات المصالح الأخرى، وأخذت عضوية المنظمات الأهلية تتقلص بسبب ضيق وقت الأميركيين، وشهدت الأجور ركودا، بحيث اضطرت الأغلبية إلى تكريس المزيد من الوقت للعمل وسد الرمق.

وتراجعت عضوية النقابات إثر قيام المؤسسات بنقل الوظائف إلى خارج البلاد ومجابهة محاولات التوحد ضمن نقابات، أما مراكز أخرى من القوى الموازية، بما فيها باعة التجزئة، وجمعيات التعاونيات الزراعية، والمصارف المحلية والإقليمية، فقدت موقعها كذلك لمصلحة سلاسل المتاجر الوطنية للخصومات، والأعمال الزراعية الضخمة، ووول ستريت، وما عادت الأحزاب السياسية، في هذه الأثناء، تمثل آراء غالبية أعضائها. وتحولت في ظل ارتفاع تكلفة الحملات الانتخابية من منظمات محلية وحكومية، إلى ماكينات وطنية لجمع الأموال.

دخلنا حلقة مفرغة أصبحت معها القوة السياسية أكثر تركيزاً على المصالح المالية، التي تستغل السلطة لصالحها، فتحصل على تخفيض الضرائب، وتوسيع الثغرات الضريبية لتلافيها، والاستفادة من أموال الرعاية والتقاقيات التجارة الحرة، وتفتيت شبكات الأمان الاجتماعية، وسن قوانين مناهضة لقيام النقابات، وتقليص الاستثمار العام.

وعزز اتباع هذه الخطوات تركيز المكاسب الاقتصادية في أيدي الطبقة الأغنى، واستبعاد الفئات المتبقية في أميركا، ولا عجب في أن يشعر الأميركيون بأن لا حول لهم ولا قوة.

لكن إذا تخلينا عن السياسة، فسيتلهي آمرنا، فما العجز إلا نبوءة محققة لذاتها، بمثل طريق العودة الأوحد نحو ديمقراطية واقتصاد في خدمة الأغلبية العودة إلى ممارسة النشاط السياسي، والاتجاه نحو التنظيم والتأهب.

علينا ببناء سلطة موازية جديدة، وتركز المصالح المالية على القيام بأكثر ما تبرع فيه وهو كسب المال، فيما تحتاج البقية إلى القيام بما يبرعون فيه، وهو استخدام أصواتهم وحماستهم وأوراق الاقتراع.

عن «البيان الإماراتية»